**واقع حقوق الإنسان في أسيا دراسة في نماذج دولية.**

الباحثة سامية بن يحي ، تخصص إدارة دولية، جامعة باتنة 1 - كلية الحقوق والعلوم السياسية – باتنة - الجزائر

Researcher: Samia Benyahia, International Administration , Batna University 1 - Faculty of Law and Political Science - Batna – Algeria

**البريد الإلكتروني :** [samia20171935@outlook.fr](mailto:samia20171935@outlook.fr)

**ملخص الدراسة**

الحديث عن واقع حقوق الانسان في آسيا كموضوع لدراستنا البحثية ينطلق من عدة دلالات أهمها : إن الالتفاف على القارة الآسيوية ليس بسيطا بسبب الاختلافات في الحدود عبر الزمن، علاوة على ذلك، يكشف تحليل حماية حقوق الإنسان في آسيا على سلسلة من القوى المتعارضة - من بينها التوتر بين العالمية والنسبية الذي يلعب دورا مركزيا، فمن الواضح أنه حتى لو كانت هذه الحقوق عالمية ، فإن جميع الدول خاصة في آسيا لا تشارك نفس المفهوم لهذه الحقوق، ومن هنا تثار مسألة توافق مفهوم حقوق الإنسان مع القيم الآسيوية في ضل تواجد بعض من أكثر حالات حقوق الإنسان انتهاكا في آسيا على غرار (كوريا الشمالية ، إيران ، لاوس ، فيتنام ، أفغانستان ، بورما ، سوريا، اليمن... إلخ)، والتي اخترنا نماذج منها، بالمقابل شهدت القارة أيضا صعودا للأنظمة الديمقراطية (الهند واليابان ، على سبيل المثال)،كما عرفت المؤسسات والممارسات ، و التجارب مزيدا من الانفتاح فيما يتعلق بالتحول الديمقراطي (مثل كوريا الجنوبية وإندونيسيا والفلبين).

**الكلمات المفتاحية**: حقوق الإنسان، أسيا، التحول الديمقراطي، حماية حقوق الانسان، القيم الآسيوية، الأنظمة الديمقراطية.

**The Reality of Human Rights in Asia: A Study in International Models.**

**Abstract.**

Talking about the reality of human rights in Asia as the subject of our research study stems from several indications: The circumvention of the Asian continent is not simple due to differences in borders over time. Moreover, the analysis of the protection of human rights in Asia reveals a series of opposing forces - Between universalism and relativism, which plays a central role, it is clear that even if these rights are universal, all States, especially in Asia, do not share the same concept of rights. Hence the question of the compatibility of the concept of human rights with Asian values. Human violation in Asia-style ( North Korea, Iran, Laos, Vietnam, Afghanistan, Burma, Syria, Yemen, etc.), of which we selected models. In contrast, the continent also witnessed an upsurge of democratic regimes (India and Japan, for example) More openness in terms of democratic transition (such as South Korea, Indonesia and the Philippines).

**Key words:** human rights ,Asia, democratic transition, protection of human rights. Asian values democracies.

**مقدمة**

حتى وقت قريب لم تبدي معظم الدول الآسيوية اهتماما كبيرا بموضوع حقوق الإنسان، وذلك لعدة أسباب منها التنوع في المنطقة وتداخل المجتمعات مما يجعل من الصعب قبول المعايير المشتركة لحقوق الإنسان، من جهة عدم وجود تقليد قانوني في معظم آسيا، ووجود حكومات استبدادية ، حيث شهد اعلان بانكوك الإقليمي لعام 1993 للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان تغييرا في مواقف الأنظمة الآسيوية تجاه مسائل حقوق الإنسان، و لم تعد حقوق الإنسان ترفض كأداة للاضطهاد الأجنبي ، بل تم الترويج لها كوسيلة لتأكيد التميز الآسيوي من المعايير الاجتماعية والسياسية التي يسيطر عليها الغرب، ففي الصين على سبيل المثال ، منذ نشر الكتاب الأبيض للحكومة حول حقوق الإنسان في عام 1991 أصبح النقاش حول حقوق الإنسان مفتوحا، ويوضح الكتاب الأبيض أن الثقل الذي توليه الصين لحقوق معينة مثل الحق في العيش على الحقوق السياسية والمدنية يبرز اختلافات كبيرة بين التفسيرات الصينية لوثائق حقوق الإنسان الدولية والتفسيرات الغربية.

وقد كان نشر "القيم الآسيوية" لانتقاد نظام حقوق الإنسان الدولي،والدفاع عن وجود منظور آسيوي موحد بشأن حقوق الإنسان من خلال المطالبة بالخصوصية الثقافية والخصوصيات الإقليمية، و يتمثل القاسم المشترك الأصغر في خطاب "القيم الآسيوية" في نية إضعاف عالمية حقوق الإنسان من خلال إبطال بعض الحقوق الأساسية مثل حرية التعبير، غير أنه تراجع مع مطلع القرن الحادي والعشرين بسبب ضعفه الهيكلي وعوامله الدورية ، و دخل خطاب "القيم الآسيوية" في أزمة، هذا التلاشي ساهمت فيه مجموعة من العوامل لا سيما الجيوسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

و تعد آسيا المنطقة الوحيدة في العالم التي تفتقر الى آلية إقليمية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، رغم تصديقها على أهم الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان، حيث ركزت بعض البلدان ، مثل إندونيسيا وماليزيا على إنشاء مؤسسات وطنية لحماية حقوق الإنسان، في حين تحاول الصين اليوم شرح موقفها على المسرح العالمي أكثر مما كانت عليه في الماضي، وتبني النخبة الفكرية في ماليزيا مواقف ثقافية لوصف وتجسيد نسخة من الثقافة الآسيوية تختلف اختلافا جذريا عن ثقافة الغرب.

أمام هذه الوضعية المتناقضة تم إخضاع آسيا للتدقيق الدولي المتزايد، و استحوذت النزاعات الدولية في آسيا مثل (حرب فيتنام )، والحروب الأهلية مثل( لبنان، سوريا، تيمور) ، وعمليات القتل والانتفاضات الشعبية (من ميدان تيانانمن إلى بورما) على اهتمام المجتمع الدولي ، وهو ما يطرح العديد من التساؤلات التي انبثقت عن اشكالية الدراسة التالية

**اشكالية الدراسة:** ماهي أهم التحديات والتعقيدات التي تواجه حقوق الانسان في آسيا انطلاقا من تجارب التحول الديمقراطي ؟ .

**الأسئلة الفرعية**

* هل تتعارض القيم الآسيوية مع عالمية حقوق الانسان؟
* ماهي الآليات الوطنية والإقليمية التي تبنتها آسيا لحماية حقوق الانسان؟

**فرضيات الدراسة**

* عالمية حقوق الانسان تضعف خطاب القيم الآسيوية في آسيا
* تبني استراتيجية اقليمية يؤدي الى حماية حقوق الانسان من الانتهاكات في آسيا

**لحلحلة اشكالية الدراسة اعتمدنا المحاور التالية**

* تناولنا في المحور الأول نظرة تاريخية عن حقوق الانسان في آسيا – بين المفهوم والقانون، حيث ركزنا على الرؤية الآسيوية لمفهوم حقوق الانسان والأطر القانونية المصاحبة لاعتراف آسيا بحقوق الانسان.
* في المحور الثاني تناولنا النقاش حول عالمية حقوق الإنسان من خلال مناقشة "القيم الآسيوية".
* في المحور الثالث ركزنا على الآليات والمنظورات الإقليمية لحماية حقوق الإنسان في آسيا على الرغم من أن آسيا ليس لديها صك إقليمي لحماية حقوق الإنسان ، فإن جنوب شرق آسيا من خلال رابطة أمم جنوب شرق آسيا ، حققت تطورات في استكشاف آليات حماية حقوق الإنسان الإقليمية المحتملة.
* في المحور الرابع والأخير تناولنا حالة حقوق الإنسان في عدد من البلدان الآسيوية للوقوف على مدى التزام كل دولة بحماية حقوق الانسان مقابل الحد من الانتهاكات المستمرة داخل هذه الدول، واختيارنا لهذه النماذج كان اجتهادا منا بما يتوافق مع الاشكالية المطروحة.

**الاطار النظري للدراسة**

اعتمدنا في دراستنا بالدرجة الأولى على مقاربة حقوق الإنسان، حيث تجادل نظرية حقوق الإنسان السائدة بأن مصدر حقوق الإنسان هو مركز الإنسان ، أي أنه ينطبق على البشر لمجرد أنهم بشر وليسوا من الله كما عبر عنه عالم الاجتماع الأمريكي دانييل بيل بقوله "إذا كان يجب أن تستند حقوق الإنسان إلى أسس علمانية ، فإن هذا لا يمكن إلا أن يعزز أيدي الأصوليين الدينيين" وهي من أهم العقبات التي تعترض العديد من المجتمعات الآسيوية في اعتناق حقوق الإنسان من خلال البحث في مدى تعارض القيم الآسيوية مع مفهوم عالمية حقوق الانسان .

وبالدرجة الثانية ركزنا على المقاربة القانونية لأن المجتمعات الآسيوية لا يمكنها أن تستجيب لتطورات حقوق الإنسان بدون تقليد قانوني، ووجود آليات قانونية وطنية ، وإقليمية .

**مناهج الدراسة**

**أولا:** يعد المنهج التاريخي منهجا مهما في دراسة موضوع حقوق الإنسان، وبما أن دراستنا ترتكز على منطقة آسيا قمنا بعرض نبذة عن تاريخ حقوق الانسان في آسيا، باعتبار أن حقوق الإنسان تمر بعملية تنقيح مستمرة منذ عام 1948 وماقد يكون من الممكن أن يكون لدى الآسيويين ما يساهمون به في هذه العملية.

**ثانيا:** منهج دراسة حالة وذلك بعرض بعض النماذج الدولية الآسيوية في تجسيد وحماية حقوق الانسان من الانتهاكات وتسليط الضوء على الأسس المعيارية التي تتبناها هذه النماذج، ومدى ممارستها تجاه قضايا الديمقراطية وتطبيق حقوق الإنسان منها: ميانمار، الصين ، الهند، أندونيسيا، النيبال، ماليزيا.

**أهداف الدراسة**

* تسليط الضوء على واقع حقوق الانسان في آسيا.
* تعميق الفهم الجيد للتحديات والإنجازات في تعزيز وضمان التمتع بحقوق الإنسان في آسيا.

**أهمية الدراسة**

* تأتي أهمية دراسة حقوق الانسان في آسيا كون أن القارة الآسيوية شهدت أكثر حالات حقوق الإنسان انتهاكا، والمتمثلة في الحروب الأهلية- كوريا الشمالية ، إيران ، لاوس ، فيتنام ، أفغانستان ، بورما ، سوريا – بالمقابل صعود للأنظمة الديمقراطية مثل الهند ، اليابان، و من جهة أخرى تزايد انفتاح تجارب التحول الديمقراطي في آسيا على غرار كوريا الجنوبية وإندونيسيا.
* المساهمة في اثراء البحوث والمؤلفات العربية نظرا لافتقارها حول موضوع حقوق الانسان في آسيا،

**المحور الأول: نظرة تاريخية على حقوق الانسان في آسيا – بين المفهوم والقانون-**

اعترفت البلدان الآسيوية بعالمية حقوق الإنسان منذ إعلان بانكوك المعتمد في فيينا في عام 1993 ، لكنها شددت في الوقت نفسه على ضرورة تفسير هذه الحقوق في سياق الخصائص الدينية والتاريخية والثقافية والإقليمية، اذ يمكن فهم مفهوم الكرامة الإنسانية بشكل مختلف اعتمادا على تأثير الكونفوشيوسية أو الإسلام، وهكذا ، فإن الرؤية الآسيوية لحقوق الإنسان تختلف عن الأسلوب الغربي ، بل هناك فروق دقيقة في منهج حقوق الإنسان في دول الآسيان، ورغم تبني عدة دول آسيوية إعلان بانكوك بشأن حقوق الإنسان ، أكدت التزامها بحقوق الإنسان المدرجة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلا أنها تؤكد أيضا على أهمية مبادئ السيادة، خاصة بعد ظهور مبدأ مسؤولية الحماية\*[[1]](#footnote-1) ( R2P) عام 2005.[[2]](#footnote-2)

وفي الفترة من 29 مارس إلى 2 أفريل 1993 ، تم نشر "القيم الآسيوية" لانتقاذ نظام حقوق الإنسان الدولي، حيث حاول بعض الزعماء السياسيين الحاضرين في الاجتماع الدفاع عن وجود منظور آسيوي موحد بشأن حقوق الإنسان من خلال المطالبة بالخصوصية الثقافية والخصوصيات الإقليمية، كما شجبوا محاولة الغرب لفرض نظام قيمه على أساس مزعوم لحقوق الإنسان،و تعكس الفقرة 8 من الإعلان الختامي المعتمد في بانكوك هذا الموقف بوضوح "ندرك أنه في حين أن حقوق الإنسان عالمية بطبيعتها ، يجب النظر إليها في سياق عملية دينامية، ومتطورة لوضع المعايير الدولية مع مراعاة أهمية الخصائص الوطنية، والإقليمية، ومختلف الخلفيات التاريخية، والثقافية والدينية ... ". بالإضافة إلى الخصائص الإقليمية ، يشدد الإعلان أيضا على السيادة الوطنية ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، ويرفض محاولات ربط المساعدات الإنمائية بحقوق الإنسان\*[[3]](#footnote-3) وكذلك استخدام الانتقائية ("المعايير المزدوجة") والتلاعب السياسي بحقوق الإنسان، كما يتم التركيز على أولوية الأطر القانونية الوطنية تجاه الآليات الدولية\*[[4]](#footnote-4) خطاب "القيم الآسيوية".[[5]](#footnote-5)

في ديباجة ميثاق الآسيان لعام 2007 ، الدول العشر الأعضاء وافقوا على الالتزام بمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد واحترام وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية،و في المادة 1 يؤكد الميثاق أن أحد الأهداف الأساسية للرابطة هو تعزيز كل هذه المبادئ، وقد تعهدت الدول أيضا بالالتزام بالحكومة الدستورية، ودعم ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. [[6]](#footnote-6)

ومن أبرز التطورات التي حدثت في السنوات الأخيرة في آسيا فيما يتعلق بحقوق الإنسان من أجل تنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا لعام 1993 هو إنشاء اللجنة الحكومية لديها، حيث قررت بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا إنشاء اللجنة الحكومية الدولية لحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (AICHR) ، والتي تمت الموافقة على اختصاصاتها من قبل اجتماع وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرق آسيا في جويلية 2009، وبعد بضع سنوات في عام 2012 تبنت الآسيان ميثاق حقوق الإنسان - غير ملزم- صك شامل في مجال حقوق الإنسان لمنطقة الآسيان يحتوي الميثاق صراحة على مبدأ عدم التمييز على أساس "الجنس"، ولا يزال نظام حماية حقوق الإنسان حديثا، وسيستغرق الأمر وقتا قبل تقييم فعاليته، و اعتبارا من عام 2015 دخلت دول الآسيان العشر في تعاون إقليمي يسمى "الجماعة الاقتصادية للآسيان"، هذا الإنجاز الكبير يذكرنا بتاريخ المجتمعات الاقتصادية الأوروبية في ذلك الوقت ، وبدأ كعملية تكامل اقتصادي خالص، ثم تطورت لتشمل زيادة عدد من القضايا السياسية وتطوير نظام لحماية حقوق الإنسان.[[7]](#footnote-7)

في المناقشات المعاصرة ، يفترض عموما أن هناك وجهة نظر آسيوية واحدة لحقوق الإنسان ، وأنها تعارض تقاليد حقوق الإنسان الفردية التي تطورت لأول مرة في الغرب، فمن السهل الاعتقاد بأن هناك مقاربة آسيوية متميزة لحقوق الإنسان لأن بعض قادة الحكومة يتحدثون كما لو أنهم يمثلون القارة بأكملها عندما يصدرون تصريحاتهم عن حقوق الإنسان،و يتم تعزيز هذا الرأي لأنهم يدعون أن وجهات نظرهم تستند إلى وجهات نظر تنبثق من الثقافة، أو الدين الآسيوي، أوالحقائق الآسيوية،و جوهر موقفهم هو أن حقوق الإنسان على النحو المنصوص عليه في الغرب تقوم على الفردية وليس له أي صلة بآسيا ويستند إلى أولوية المجتمع.[[8]](#footnote-8)

نافلة القول اذا كانت الديمقراطية في الشكل قد تقدمت بشكل عام لا تزال الديمقراطية الليبرالية، وحقوقها المصاحبة موضع خلاف ساخن، و لا يمكن لأي نظرية واحدة تسعى إلى تفسير التحولات الديمقراطية أن تفسر بشكل كاف تقدم الحكم الديمقراطي في آسيا ، لأن كل بلد على مستوى مختلف من حيث التقدم في تقدم الحكم الديمقراطي، كما أن تبني الآسيان لمعايير حقوق الإنسان ، بما في ذلك المجموعة المصاحبة لحقوق الإنسان الأساسية التي تشمل الحكم الديمقراطي الليبرالي ، يصعب تفسيره من منظور نظري واحد.[[9]](#footnote-9)

**المحور الثاني : القيم الآسيوية في ظل عالمية حقوق الإنسان**

ان مناقشة حقوق الإنسان في آسيا تفرض حتمية مناقشة خطاب "القيم الآسيوية" الذي كان في ذروته في التسعينيات ، حتى عام 1993 (المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان )- مؤتمر فيينا- وقد تم استخدام المفهوم بشكل استراتيجي للدفاع عن دور سيادة الدولة كجدار حماية ضد النظام الدولي لحقوق الإنسان ولتحدى عالمية حقوق الإنسان، على الرغم من أن خطاب "القيم الآسيوية" قد فقد بعض مصداقيته ، إلا أنه لا يزال يستخدم من حين لآخر لإحياء نهج النسبية الثقافية تجاه حقوق الإنسان أو على الأقل في بعض الحقوق المدنية والسياسية البديل المتشدد- يبدو مقدر للبقاء جانبا- ومصطلح "القيم الآسيوية" المستخدم من قبل أبطاله ماهو الا خدعة.

**أولا :** لأن النقاش يدور حول كيفية تنظيم المجتمع، وكيفية ممارسة السلطة بقدر ما يتعلق بالقيم .

**ثانيا:** حتى في أوج شعبيته ، كانت "القيم الآسيوية" موضوع النظريات في حفنة من البلدان في جنوب شرق آسيا والصين ، وإن كان بطرق مختلفة، لذا سيكون من الوهم افتراض أن المصطلح يعكس موقفا مشتركا في آسيا، ويفترض خطاب "القيم الآسيوية" ببساطة أن هناك سمات ثقافية تتعارض مع بعض الحقوق والحريات المعترف بها دوليا.[[10]](#footnote-10)

والسؤال المطروح هل لدى الآسيويين فعلا مقاربة مختلفة لحقوق الإنسان عن الفهم الغربي لها ؟

فالقيم الآسيوية هي اختراع سياسي من قبل الحكام الاستبداديين الذين يهدفون إلى البقاء في السلطة ومنع المشاركة السياسية، وتكافؤ الفرص مع نظرائهم الليبراليين، أوالديمقراطيين، أو اليساريين، أو الأخضرين، و تستخدم القيم الآسيوية، والنسبية الثقافية كحجج ضد التنفيذ المحلي للمعايير الدولية لحقوق الإنسان من قبل النخب المحافظة في آسيا، فمثلا عندما حكم حزب لي سنغافورة بعد الاستقلال في عام 1965 لديه الأنظمة التالية: عقوبة الإعدام الإجبارية لتهريب المخدرات ، والاعتقال التعسفي بموجب قانون الأمن الداخلي ، والعقاب كعقوبة قضائية ، والرقابة الصارمة على وسائل الإعلام وحرية التعبير، وكثيرا ما يقاضي وزراءها مواطنيها بتهمة التشهير، و إحدى الطرق للنظر في التزام الدولة بحقوق الإنسان هي وضع التصديق على القوانين الدولية لحقوق الإنسان بشكل عام ، مثلا ليس لدى بروناي وبورما وماليزيا وسنغافورة سجلات جيدة للتصديق عندما توقع هذه البلدان يتم إعطاء الأولوية للحقوق المتعلقة بالنساء، والأطفال، والمعوقين.[[11]](#footnote-11)

لذلك يعتمد المجتمع المدني في آسيا على القوة المعيارية لحقوق الإنسان الدولية، والشبكات الليبرالية العالمية لحملاتهم المحلية ضد الحكومات الاستبدادية الخاصة بكل منهم، و في السنوات الأخيرة أظهرت بورما وكمبوديا علامات إيجابية على نمو المجتمعات المدنية التي تشارك بنشاط في حملات حقوق الإنسان للإصلاحات السياسية والاقتصادية ، وحماية الأقليات العرقية، وإلغاء العمل القسري، وزيادة المسؤوليات الاجتماعية للشركات عبر الوطنية، ولم تعد حقوق الإنسان نتاج الإمبريالية الثقافية الغربية، حتى في كتابه عن النظام السياسي تخلى فوكوياما عن ادعائه الأولي في نهاية التاريخ والرجل الأخير الذي جعله نجما أكاديميا مشهورا وأصبح مناصرا لنموذج الصين والحكم الفعال ، وهو موقف يدعمه الحزب الشيوعي الصيني.[[12]](#footnote-12)

ومن هنا فإن الاستيراد الآسيوي للحقوق يميل إلى أن يكون عملية استيراد حوري أو نسبي لمعايير حقوق الإنسان الدولية عبر المناقشات والتفسيرات الدستورية المحلية، هذه المناقشات المتعلقة بحقوق الإنسان قد شغلت بشكل خاص المخاوف المتعلقة بالقيم الثقافية الآسيوية والتنمية الاقتصادية مما جعل "نقاش القيم الآسيوية" أحد مناظرات حقوق الإنسان البارزة في العالم، حيث يشمل البعد الثقافي الحركات المحلية لتعزيز الديمقراطية، وحقوق الإنسان وسيادة القانون في مواجهة الادعاءات النسبية الثقافية الآسيوية.[[13]](#footnote-13)

في العقود الأخيرة ، انتقلت البلدان الآسيوية الناجحة عموما إلى تبني أنظمة حقوق الإنسان الليبرالية الديمقراطية لأن التطور السريع الذي حدث مؤخرا للديمقراطية وحقوق الإنسان في العديد من مجتمعات شرق آسيا يتحدث عن نفسه، وقد خضعت الأنظمة الاستبدادية السابقة بما في ذلك تلك الموجودة في اليابان، وجنوب كوريا وتايوان والفلبين وإندونيسيا جميعها إلى ميادين ديمقراطية، وإصلاح حقوق الإنسان في العقود الأخيرة من القرن العشرين، وقد عملت هونج كونج وتايلاند، ومنغوليا، وماليزيا على نحو متقدم على الديمقراطية، و مناقشات حقوق الإنسان من خلال الإصلاح الدستوري - على الرغم من وجود عقبات- في حين أن كل من هذه الأنظمة لا يزال يعاني من بقايا ماضيهم الاستبدادي ، إلا أن هناك اتجاها تجريبيا واضحا يدل على وجود موقف جاد للديمقراطية وحقوق الإنسان في مجتمعات شرق آسيا.[[14]](#footnote-14)

وطالما أن الاتفاقيات الدولية لا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي ، ليست شعبية في هذا السياق، قد تكون المراجعة الدورية العالمية، والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة من عناصر الحماية الرئيسية للمنطقة ، نظرا لعدم وجود أنظمة وطنية، وإقليمية فعالة لحماية حقوق الإنسان، ويلاحظ وجود فجوة كبيرة بين المعايير المعتمدة، وتنفيذها على مستوى مؤسسات الدولة، يلاحظ أيضا أن الإغفالات المتعلقة بسيادة القانون متفشية، لأن الهيئة الإقليمية عاجزة عن التحقيق في الحكومات أو فرض العقوبات.[[15]](#footnote-15)

**المحورالثالث: الآليات والمنظورات الإقليمية لحماية حقوق الإنسان في آسيا**

لم تدرس الحماية الإقليمية لحقوق الإنسان في آسيا بشكل كاف لسبب واحد : لا توجد آلية إقليمية لتحقيق هذه الغاية في القارة، وقد أدت التطورات في جنوب شرق آسيا إلى تقليل المسافة المعتادة بين بقية العالم وآسيا - القارة الوحيدة الخالية من نظام حماية حقوق الإنسان الإقليمي- فافتقار آسيا إلى صك أو آلية محددة لحقوق الإنسان يضع القارة في وضع فريد عكس كل من أوروبا وإفريقيا والأمريكيتين، والشرق الأوسط التي تتمتع بأنظمة إقليمية، وإن كانت مختلفة تماما، فالدول الآسيوية باستثناء الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا لم تفكر بجدية في إنشاء آلية إقليمية لحقوق الإنسان، ويرجع ذلك جزئيا إلى بعض خصائص العلاقات الحكومية الدولية الإقليمية، والخلاف اللفظي بين اليابان والصين، وبين الهند وباكستان، أو بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية هي أمثلة تتعارض مع عدم المواجهة، علاوة على ذلك اختلاف الدبلوماسية بين دول آسيا، فكيف يمكن مقارنة مثلا الدبلوماسية الإيرانية بدبلوماسية تيمور - أو دبلوماسية نيبال، أو تايوان.[[16]](#footnote-16)

ان عدم وجود آلية إقليمية يعود أيضا إلى التعاون الضعيف في مجال حقوق الإنسان على العموم ، فالتعاون الإقليمي في آسيا أضعف من أي مكان آخر في العالم، و يقتصر على عدد قليل من المنظمات التي لها أوضاع قانونية غامضة أو ليس لديها هيكل رسمي ، أو ضعيفة وظيفيا،مثل ASEAN ، APEC (التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ) ، ADB (بنك التنمية الآسيوي) ، SAARC (رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي)، و SCO (منظمة شنغهاي للتعاون) باستثناء الآسيان ، تركز هذه المنظمات على المسائل الاقتصادية أو العسكرية، وبشكل عام عندما يتعلق الأمر بحقوق الإنسان يوجد ارتباط قوي بين جودة النظم الوطنية واحتمال وجود آلية إقليمية، فكلما كان النظام الوطني أقوى ، كلما كان تهديد الصك الإقليمي أقل ، وقد كان التعاون بين الدول الآسيوية في مجال حقوق الإنسان مقصورا على الاتفاقيات الثنائية، وبرامج تطوير المساعدات العامة، وعلى الحوار المقيد بالموضوعات التي تعتبر أقل سياسية- حقوق المرأة أو حقوق الطفل- يتم تقييد أي شكل من أشكال التقدم من خلال هذه الظروف الهيكلية والوضع السياسي الداخلي في العديد من الدول ، والتي تثير الحواجز أمام إنشاء نظام إقليمي أو شبه إقليمي لحقوق الإنسان.[[17]](#footnote-17)

ويلعب المجتمع المدني دورا مهما ، لا سيما من خلال شبكاته، بما في ذلك منتدى المجتمع المدني للآسيان - رابطة شعوب الآسيان (ACSC-APF)، يجتمع ممثلو المجتمع المدني في بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتبادل وجهات النظر، وتنبيه عامة الجمهور بشأن القضايا الملحة وإصدار بيانات عامة (المواثيق أو الإعلانات ، النشرات الصحفية ، الخ) التي تختلف غالبا عن بيانات الرابطة الرسمية، تم إنشاء شبكات المنظمات غير الحكومية الوطنية، والإقليمية لتسهيل وتنسيق أعمال الدعوة لحقوق الإنسان على سبيل المثال في كمبوديا (COMFREL ، CHRAC ، CCC ، منتدى المنظمات غير الحكومية ، الخ) ، إندونيسيا (تحالف المنظمات غير الحكومية من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان الدولي) ، الفلبين وحتى في سنغافورة (SG Human Rights أو MARUAH115)، وعلى المستوى الإقليمي يضم المنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية (Forum-Asia) ، كما تم إنشاء مجموعة عمل المجتمع المدني المعنية بآلية حقوق الإنسان لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (SAARC) ، والمبادرة الإقليمية لآلية جنوب آسيا لحقوق الإنسان.[[18]](#footnote-18)

تم اعتماد إعلان حقوق الإنسان لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في نوفمبر 2012 ، بعد عدة سنوات من المفاوضات، و يعرض واجبات الأفراد فيما يتعلق بحقوقهم ، و "الأمن القومي" و "الأخلاق العامة" كأساس للعديد من القيود، و يذكر الإعلان أيضا "السياقات الوطنية والإقليمية" وهو تصور آخر لـ "الخصائص" التي ظهرت في إعلان بانكوك لعام 1993،كما نجد أن المبدأ العام رقم 7 من إعلان الآسيان يوضح بوضوح محاولات إحياء الخطابات النسبية للماضي في إطار شبه إقليمي\*[[19]](#footnote-19)، ونددت العديد من منظمات المجتمع المدني بعدم جدوى وخطورة إعلان 2012 لأنه يقوض عالمية حقوق الإنسان ويمكن أن تستخدمه الدول لتبرير تقاعسها عن الامتثال للمعايير الدولية ، على الرغم من الطبيعة غير الملزمة للإعلان.[[20]](#footnote-20)

وما تم ملاحظته خلال المراحل المبكرة من AICHR يشير إلى أن الآسيان تخطط للتقدم إلى أبعد من ذلك في المستقبل القريب ومن غير المرجح أن يتم إنشاء آلية قوية، و ومع ذلك فإن تعزيز التعاون بين بعض الدول (على سبيل المثال ، إندونيسيا والفلبين) الذي يختلف موقفهم خاصة تجاه المجتمع المدني بشكل ملحوظ عن موقف فيتنام أو لاوس أو بورما أو كمبوديا التي أغلقت أمام المجتمع المدني ، وكانت تفتقر إلى الشفافية وكانت ثابتة في موقفها خلال مفاوضات الإعلان، كما تعد مشاركة المجتمع المدني النشطة مع ACSC-APF ومع المبادرات الأخرى أو شبكات المنظمات غير الحكومية الإقليمية عاملا رئيسيا في التغيير، ومن المفارقات أن آسيا ربما تخضع لمزيد من التدقيق من قبل الآليات الدولية أكثر مما لو كانت لديها نظامها الإقليمي لحماية حقوق الإنسان.[[21]](#footnote-21)

يجب على أي آلية إقليمية لحقوق الإنسان أن تعزز ترابط الحقوق وعدم قابليتها للتجزئة ، التي تبنتها شرعية الحقوق الدولية، ويعترف هذا النهج بأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية ترتبط ببعضها البعض بأهمية متساوية، فلا يمكن التمتع الكامل بالحقوق المدنية والسياسية ما لم يتم ضمان حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[[22]](#footnote-22)

ان فتح الحوار مع الدول التي لم تصادق على أي صكوك لحقوق الإنسان يعتبر إيجادا لمعيار مشترك لحقوق الإنسان وهي عملية صعبة، حيث يقدم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومعاهداته المنفذة ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، أفضل مثال على الاتفاق العالمي بشأن ماهية حقوق الإنسان، فالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية موجودان منذ أكثر من 40 عاما، لذا يجب استخدام هذه المستندات كأساس لأي آليات جديدة، وهو عنصر ضروري تقريبا في أية مبادرة إقليمية.[[23]](#footnote-23)

على وجه الخصوص لا ينبغي حذف الحقوق المدرجة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من صك إقليمي أو التعبير عنها بشكل يقلل النطاق الذي تتمتع به هذه الحقوق حاليا على المستوى الدولي ، ويزعم أنه يعكس الثقافات الإقليمية، يجب أيضا عدم تعزيز الإقليمية بطريقة تقوض العالمية، ومع ذلك هناك خيار ممكن ، وربما شر ضروري ، وهو السماح بالتحفظات بدلا من الحقوق المستبعدة من الصك الإقليمي، وفي الواقع عادة ما يسمح بالتحفظات على معاهدات حقوق الإنسان الإقليمية والعالمية مع مراعاة قيود محددة، و لا ينبغي السماح للتحفظات بالالتزامات الأساسية لأن هذه التحفظات تتعارض مع القانون الدولي.[[24]](#footnote-24)

وبالرغم من أننا نرى أن إنشاء آلية إقليمية لحقوق الإنسان في منطقة آسيا أمر سابق لأوانه ، إلا أنه من المهم وضع قابلية للتنفيذ والتنفيذ على المدى الطويل في الاعتبار عند اتخاذ الخطوات الأولية مثل تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ، والمشاركة في الأنشطة الإقليمية، و الحوار والتحضير لصياغة صك إقليمي لحقوق الإنسان، تبعا لذلك ينبغي تجنب المصطلحات الغامضة، والتي لا يمكن إنفاذها لا سيما فيما يتعلق بنطاق التزامات الدولة والشروط التي ستؤدي إلى انتهاك بثبات حتى لو لم تكن هناك نية لآلية إنفاذ إقليمية في المستقبل القريب، ويبقى التطبيق القضائي على المستوى الإقليمي ليس هو الوسيلة الوحيدة لتنفيذ حقوق الإنسان ،لأن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دور تثقيفي وتيسيري، و في بعض البلدان قد تتمكن المحاكم والهيئات الإدارية المحلية من إدراج صك إقليمي لحقوق الإنسان في عملية صنع القرار.[[25]](#footnote-25)

**المحور الرابع: دراسة في بعض النماذج الدولية لحقوق الانسان في آسيا**

على الرغم من أن الدول الآسيوية صادقت على عدد كبير من اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية ، إلا أن انتهاك حقوق الإنسان وعدم المساواة في تطبيق القانون والوصول إليه أمر شائع في جميع أنحاء المنطقة، حيث يواجه المواطنون والمهاجرون الاحتجاز التعسفي والتعذيب والاختفاء والموت على أيدي الدولة وشبه الدولة والجهات الفاعلة الأخرى في هذه المحور، سوف نركز على بعض النماذج التي تحدث فيها الانتهاكات على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومات للقضاء عليها وما، هي أنواع الحقوق التي يتم تشجيعها من خلال تقاعس الحكومة أو التشجيع أو الإيذاء الضمني أو الصريح، وفشل المؤسسات القانونية الضعيفة وأنظمة العدالة السيئة التشغيل، التي تشكل تحديات أمام المواطنين في جميع أنحاء آسيا في حل النزاعات ، وإنفاذ حقوقهم ، والوصول إلى المزايا التي يحق لهم الحصول عليها قانونا على الرغم من التحول من أشكال الحكم السلطوية إلى الديمقراطية أو شبه الديمقراطية في آسيا، سنقوم أيضا بتسليط الضوء على الاستراتيجيات المتبعة لرصد انتهاكات حقوق الانسان ، بما في ذلك نمو منظمات حقوق الإنسان، وعمليات العدالة الانتقالية وتطوير الروابط بين المنظمات الدولية والمحلية.

**أولا: ميانمار اتجاه شعب الروهينجا: الآثار المترتبة على عملية الانتقال الديمقراطي في البلاد**

يواجه هذا البلد العديد من المشاكل على الرغم من القمع الدموي للاحتجاجات في عامي 1988 و 2007 وكذلك قمع المعارضة الديمقراطية (بقيادة أونغ سان سو كي) في 21 جويلية من عام 2008 صادقت ميانمار على ميثاق رابطة دول جنوب شرق آسيا - تم الاعتراف بحقوق الإنسان والديمقراطية بالفعل في الميثاق- وصرح أعضاء آسيان سابقا بأن مثل هذا الحل هو الأفضل لبورما وبفضله ستجد البلاد نفسها في بيئة مواتية للنمو الاقتصادي ، مما يؤدي بدوره إلى احترام محترم لحقوق الإنسان أيضا، تجدر الإشارة هنا إلى الجهود الدبلوماسية التي تبذلها الرابطة لتعزيز الحوار بين الموقف الديمقراطي ومجلس الدولة لاستعادة القانون والنظام (SLORC) ، فضلا عن الإجراءات التي تهدف إلى مراعاة حقوق الإنسان.[[26]](#footnote-26)

ظل مصطلح "روهينجا" من المحرمات بين الأوساط الحكومية ولم يحدث التغيير السياسي المستمر أي تغيير مهم حتى الآن فيما يتعلق بهذا الأمر. حرم قانون الهجرة الطارئ لعام 1974 وقانون المواطنة لعام 1982 التالي روهيينجا من الجنسية البورمية ، وأعلن أنها "غير وطنية" ، ومن ثم تقيدت حقوقها الأساسية و تكبدت مواجهة التجريم الطويل الأمد والمتعدد الأوجه ، وأدرجت الأمم المتحدة الروهينجا ضمن أكثر الأقليات اضطهادا في العالم، وزاد وضعهم تعقيدا.[[27]](#footnote-27)

منذ أن بدأت ميانمار طريقها المزعوم نحو التحرير السياسي من خلال الاستفتاء الدستوري لعام 2008 ، يبدو أن التعريف الكلاسيكي للديمقراطية ، الذي يعتبر قاعدة الأغلبية فيما يتعلق باحترام حقوق الأقليات ، لم يعترف به بشكل حقيقي من قبل السلطات. وبالمثل فيما يتعلق بالأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية حقوق الطفل (CRC) واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) ، تم التصديق عليها من قبل ميانمار،وحتى يومنا هذا وضع السلطة في البلاد تجاههم ظل غير متغير عمليا فسياسة حرمان شعب الروهينجا من الحق في تحديد هويته كعرق منفصل تتناقض مع القيم الأساسية للديمقراطية وحقوق الإنسان.[[28]](#footnote-28)

وخلال اضطرابات عام 2012 في ولاية أراكان ، نظر الرئيس ثين سين في إعادة توطين جميع الروهينجا في بلدان أخرى أو مخيمات اللاجئين باعتبارها " الحل الوحيد للقضية،بينما تم تهجير أكثر من 150.000 من الروهينجا عام 2013 وأجبروا على البقاء في مخيمات النازحين داخليا، وقد أبرزت الآثار المترتبة على عملية الانتقال الديمقراطي في البلد المناضل السياسي بعد الانتخابات الرئاسية لعام 2015 عدم الرغبة في فقد دعم الأغلبية البورمية وتجنب التصريحات المتطرفة، لكن كانت المفارقة في التغييرات الاجتماعية - السياسية المستمرة في ميانمار هي أن البلاد المشيدة بالانفتاح على مجموعة متنوعة من العالم الخارجي تخفي مشكلتها الداخلية في تقبل تنوعها لذا فإن التحديات التي تواجه المستقبل البورمي المحتمل هو ديموقراطية معقدة وأعمق من المعترف بها تقليديا.[[29]](#footnote-29)

وقد استمرت حالة حقوق الإنسان خاصة في جنوب شرق آسيا بشكل كبير على مسار متدهور ،ففي عام 2018، ارتكب جيش ميانمار من القتل والاغتصاب والحرق العمدي، والذي تسبب في تشريد بين أكثر من 720.000 من نساء ورجال وأطفال مسلمي الروهينجا من شمال ولاية راخين إلى بنغلاديش وسط مناخ متزايد من الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان ، وأصبح المدافعون عن حقوق الإنسان عرضة بشكل متزايد، فيما لا تزال الحكومات في جميع أنحاء المنطقة تفشل أو حتى تتجاهل التزامها بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان ، الذين غالبا ما يجدون أنفسهم عرضة للمضايقة والتهديدات والإجراءات الجنائية والعنف [[30]](#footnote-30)

كما شهدت صفقة تقاسم السلطة في ميانمار بين الحكومة المدنية والجيش تآكلا إضافيا لحقوق الإنسان والحريات - على الرغم من أن حكومة الرابطة الوطنية للديمقراطية التي تقودها أونغ سان سو كي تتمتع بأغلبية في البرلمان ، مما يسمح لها بمراجعة أو إلغاء على الأقل بعض القوانين الأكثر قمعية، وقد حكم على كل من صحفيي رويترز وون وكياو سوي أوو بالسجن لمدة سبع سنوات لدورهما في فضح مذبحة بقيادة قوات أمن الدولة لرجال من الروهنجيا، وأظهرت حكومة ميانمار أنها غير قادرة وغير راغبة في التحقيق مع المسؤولين عن حملة العنف المدمرة ضد سكان الروهينجا في ولاية راخين الشمالية ، ولا ترغب في ذلك، وهي جرائم واضحة ضد الإنسانية، والتي قال فريق تحقيق تابع للأمم المتحدة إنها قد ترقى إلى حد الإبادة الجماعية، حيث أنشأ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في سبتمبر 2018 آلية للمساءلة لجمع وحفظ الأدلة على الفظائع في ميانمار - وهي خطوة إلى الأمام على طريق العدالة ، ولكن ليس بديلا عن إحالة المحكمة الجنائية الدولية من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. [[31]](#footnote-31)

وتواصل بنغلاديش استضافة ما يقرب من مليون لاجئ من الروهينجا ، الذين لم يروا أي محاسبة على الجرائم المروعة المرتكبة ضد الإنسانية، و مع انخفاض مستويات التمويل الدولي بشكل مخيف ، يتحمل اللاجئون وجودا قاتما في مخيمات الخيوط والاكتظاظ التي تتعرض لظروف الطقس القاسية، وأصبح وضعهم أكثر خطورة مع احتمال يلوح في الأفق بعودة قسرية عبر الحدود ، والعودة إلى أيدي جيش ميانمار.[[32]](#footnote-32)

في شهر أوت2017 وجدت بعثة أممية لتقصي الحقائق أن الانتهاكات العسكرية التي ارتكبت في ولايات كاشين وراخين وشان منذ 2011 "ترقى بلا شك إلى أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي"، وطالبت أن يواجه كبار المسؤولين العسكريين بمن فيهم رئيس الأركان الجنرال مين أونغ هلاينغ، التحقيق والملاحقة القضائية بتهمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب ، وقد قمع "حزب الرابطة الوطنية من أجل الديموقراطية" بزعامة أونغ سان سو تشي المعارضة بشكل متزايد باستخدام عدد كبير من القوانين القمعية، و تقلص الحيز الديمقراطي، ولم يفعل حزب الرابطة شيئا يذكر لمعالجة قضية ضعف حكم القانون في البلد، أو القضاء الفاسد، أو إفلات قوات الأمن من العقاب على الانتهاكات، وقد وضع دستور 2008 وزارات الدفاع والشؤون الداخلية وشؤون الحدود تحت سيطرة الجيش.[[33]](#footnote-33)

كما منعت الحكومة في 2018 بعثة تقصي الحقائق الأممية والمقرر الخاص المعني بميانمار من دخول البلاد، وأنكرت السلطات مرارا حدوث انتهاكات كبيرة على يد قوات الأمن، وأجرت تحقيقات متتالية تفتقر إلى الاستقلالية أو المصداقية، و أنشئت لجنة تحقيق ضمت أعضاء دوليين في جويلية، ووصفتها بعثة تقصي الحقائق بأنها "لن تستطيع توفير سبيل حقيقي للمساءلة"، وبينما انتقدت "بعثة تقصي الحقائق" الأممية وآخرون شركة فيسبوك لعدم منع انتشار خطاب الكراهية ضد المسلمين والتحريض على العنف واصلت الصين حماية ميانمار من المساءلة والتدقيق ما أدى إلى عرقلة العمل الدولي، وإضعاف تدابير الأمم المتحدة، بالمقابل خفضت العديد من الحكومات الأجنبية التمويل إلى ميانمار في سنة 2017 و2018، ووسعت الصين استثماراتها في البلاد، ودعت اليابان بدورها المجتمع الدولي إلى تجنب انتقاد حكومة ميانمار.[[34]](#footnote-34)

في حالة ميانمار المعاصرة نلاحظ صورة للكراهية العنيفة التي يغذيها التمييز الشديد الذي ترعاه الدولة ، والمعروف بالفعل في تاريخ المحرقة النازية أو رواندا في أوائل التسعينيات ، مما أدى عمدا إلى إبادة الأقلية المستهدفة من سكان البلاد إن روهينجا تتعرض للإبادة الجماعية ، ولا يكاد العالم يلاحظ الجرائم ، مع احترام المبدأ "الذهبي" لعدم التدخل الذي لا يزال سائدا في ممارسة الأشعة تحت الحمراء المعاصرة.[[35]](#footnote-35)

**ثانيا: ماليزيا**

يبلغ عدد سكان ماليزيا حوالي 27 مليون نسمة، و تبلغ مساحة أراضيها حوالي 330.000 كيلومتر مربع، تغطيها أربعة أخماس الغابات، و يتسم مسار التاريخ الماليزي بموقعه الاستراتيجي باعتباره أحد المراكز الرئيسية في العالم ومكانا للتعايش والتفاعل بين مجموعة واسعة من الأعراق والأديان والتقاليد، وقد جاء اتحاد ماليزيا الحالي إلى حيز الوجود فقط في عام 1965 عندما انضمت ولايتي ساراواك وصباح إلى اتحاد مالايا ، والذي يرجع بدوره أصله إلى استقلال الإمبراطورية البريطانية، ثم تم التفاوض سلميا في عام 1957، ومنذ الاستقلال اعتمدت ماليزيا الشكل السياسي للديمقراطية البرلمانية[[36]](#footnote-36).

يتألف اتحاد ماليزيا الذي حصل على الاستقلال من الحكومة البريطانية في عام 1957 ، من 13 ولاية و3 أقاليم اتحادية،النظام السياسي فيها ديمقراطي برلماني، و رأس الدولة هو الملك ، بحيث كل خمس سنوات يتم التغيير بين السلاطين الوراثية في تسع ولايات اتحادية (مؤتمر السيادة)، و بالنظر إلى العلاقات السياسية والشخصية القوية بين البرلمان التنفيذي والبرلمان الاتحادي وميل السلطة القضائية إلى الخضوع ، فإن الآليات المؤسسية للرقابة والتوازن تتسم بفعالية محدودة ، في حين أن السلطة قوية تتركز في السلطة التنفيذية ، وخاصة في شخص رئيس الوزراء.[[37]](#footnote-37)

وتتشكل السياسات الماليزية من خلال التنوع الجغرافي والعرقي والديني والثقافي للبلد، بحيث يمثل البوميبوترا 67٪ من السكان ، يليهم الصينيون الذين يشكلون 25 ٪ ، والهنود الذين يشكلون 8 ٪ و معظم السكان في البلد من المسلمين بنسبة 60 ٪ كما أن البلاد لديها مجتمعات بوذية وهندوسية ومسيحية مهمة، و تتشكل الأحزاب السياسية عموما على أساس العرق، وماليزيا من الدول الموقعة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، و صادقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) واتفاقية حقوق الطفل (CRC) في عام 1995، ولم تصادق ماليزيا على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (CCPR) ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.[[38]](#footnote-38)

تمتلك ماليزيا لجنة وطنية لحقوق الإنسان تتمتع بسلطة قبول الشكاوى الفردية المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، غير أن استنتاجات وتوصيات اللجنة ليست ملزمة،و تشمل المؤسسات الوطنية الأخرى ذات الصلة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون لجنة التعيينات القضائية، ومكتب الشكاوى العامة ، ولجنة مكافحة الفساد الماليزية ، ولجنة النزاهة التابعة لوكالة الإنفاذ ، ولجنة الانتخابات في ماليزيا ، وإدارة التدقيق الوطنية، فيما يتمثل دور المراجع العام في التأكد من أن هيئات الدولة تنفق الأموال العامة بشكل مناسب وليس لديها ولاية واسعة مثل مكتب أمين المظالم العام للتحقيق في إساءة استخدام الموظفين العموميين للسلطة.[[39]](#footnote-39)

وقد تم الاعتراف بالمحاكم الماليزية باعتبارها جديرة بالثقة ومستقلة، في حين أن الدستور الماليزي يوفر للمواطنين مجموعة من الحقوق المدنية والسياسية ، بما في ذلك الحق في محاكمة عادلة ، فإن القضاء يخضع في الواقع العملي لإرادة السلطات السياسية في الوقت نفسه ، تميل المحاكم الماليزية إلى الابتعاد عن بعض القضايا غير المحصنة ، خاصة تلك المتعلقة بتدابير أمن الدولة المطبقة ضد بعض معارضي النظام أو في حالة توجيه تهم ضد سياسيين معارضين ، متهمين بانتهاك مطالب الأخلاق العامة.[[40]](#footnote-40)

اعتبرت الانتخابات المفاجئة التي شهدتها ماليزيا في شهر ماي 2018 ، والتي أطاحت برئيس الوزراء السابق نجيب رزاق ، بوابة محتملة لتغيير إيجابي لحقوق الإنسان، تم الإفراج عن سجين الرأي أنور إبراهيم من السجن ، مما يمثل نهاية لأكثر من عقدين من الاضطهاد السياسي لزعيم المعارضة السابق، وفي أكتوبر أعلنت الحكومة عن خطط لإلغاء عقوبة الإعدام بالنسبة لجميع الجرائم ، وكذلك قانون الفتنة القمعي، هذه ستمثل خطوات مهمة إلى الأمام في حالة تنفيذها.[[41]](#footnote-41)

بيد أنه بعد عام من تولي الحكومة الجديدة للسلطة انتقدت منظمات حقوقية الحكومة الماليزية بسبب تقاعسها عن تنفيذ إصلاحات تعهدت بها في مجال حقوق الإنسان، خلال عامها الأول في السلطة، - رغم الغاء عقوبة الاعدام- وفي هذا الصدد قال فيل روبرتسون نائب مدير منظمة هيومن رايتس ووتش لشؤون آسيا، خلال مؤتمر صحفي مشترك مع منظمة العفو الدولية في ماليزيا أن الحكومة بذلت القليل للوفاء بتعهداتها، وحتى تراجعت عن الإصلاحات المعلنة في مجال حقوق الإنسان.[[42]](#footnote-42)

**ثالثا : الصين**

يستند النظام الدولي لحقوق الإنسان إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR) ويضم مؤسسات الأمم المتحدة المختلفة بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان، والهيئات التي تراقب تنفيذ المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان،وأصبحت آثار صعود الصين في هذا المجال موضع قلق، فقد تحدثت الصين بانتظام ضد التدخل على أسس حقوق الإنسان في شؤونها الداخلية وشؤون الدول الأخرى ، وغالبا ما يفترض أن صعودها كقوة عالمية يهدد هذا الجزء من النظام الدولي، وبما أن حقوق الإنسان الدولية ليست قائمة بذاتها تميل إلى أن تعتبرها القيادة الصينية كمسألة "تدار" في سياق سياسات القوة العالمية والسعي لما يسمى "بالمصالح الأساسية" للبلاد ، والتي تشمل ضمان ظروف دولية مواتية لنموها الاقتصادي ، والحفاظ على نظامها السياسي واستقرارها الاجتماعي ، والدفاع عن سلامتها الإقليمية ، لذا تشكل حقوق الإنسان عاملا معقدا لتحقيق هذه الأهداف..[[43]](#footnote-43)

بدأت مشاركة الصين الحديثة مع الأمم المتحدة في عام 1971، وأكدت من خلالها حقها في الحصول على قائمة نظيفة فيما يتعلق بالتزاماتها القانونية الدولية، ومن المثير للاهتمام ، أن الصين كانت في بعض الأحيان على استعداد للانضمام إلى مبادرات تشجب الدول الأخرى على انتهاكات حقوق الإنسان، على سبيل المثال دعمت قرارات الدول بشأن أفغانستان وكمبوديا في عام 1982 ، وقد وقعت الصين وصادقت على مجموعة من معاهدات حقوق الإنسان في الثمانينات بما في ذلك اتفاقيات التمييز العنصري والتمييز ضد المرأة والفصل العنصري واللاجئين والإبادة الجماعية، كما ساهمت في صياغة اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب قبل أن تصبح طرفا في هذه المعاهدة عام 1988.[[44]](#footnote-44)

تلت هذه الخطوة نشر الكتاب الأبيض للحكومة حول حقوق الإنسان في عام 1991 ، حيث يرسم الكتاب الأبيض صورة للتقدم المحرز خلال عهد شي جين بينغ ، متجاهلا تكثيف الرقابة والقمع الذي تندد به المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان ، وفي عام 2014 ، حققت الصين "إنجازات هائلة" في مجال حقوق الإنسان ، وأعلنت عن ورقة بيضاء كشف النقاب عنها في 8 جوان من قبل مجلس الدولة عن الحكومة الصينية، و تتألف من 40 صفحة تصف بالتفصيل "التقدم" المذهل الذي سجلته في عام 2013.[[45]](#footnote-45)

هذه الورقة البيضاء السنوية كانت استجابة لانتقادات الولايات المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية التي كانت تتحدث علنا عن القمع المتزايد منذ تولي الرئيس السلطة في عام 2013. ، لذا مثل عام 2014 تكثيفا لحملة شي لتطهير الصين وفقا لقيم عالمية مثل الديمقراطية و حقوق الإنسان، ووفقا للمنظمة غير الحكومية المدافعة عن حقوق الإنسان في الصين (CHRD) ، ومقرها في هونغ كونغ، نفذ النظام ما يقرب من 1000 اعتقالات تعسفية كما حدث في العامين الماضيين.[[46]](#footnote-46)

وعلى الصعيد الدولي فان تصديق الصين على معاهدات حقوق الإنسان الدولية الأساسية وسجلها في المشاركة في مجلس حقوق الإنسان يبرهن على أنها ترغب في أن ينظر إليها على أنها تقبل شرعية النظام الدولي لحقوق الإنسان ، وعلى نطاق واسع القواعد التي تستند إليها داخل هذا النظام ،حيث سعت الصين بإصرار إلى إضعاف آليات المساءلة ، من خلال تشديد الرقابة على الإجراءات الخاصة للمجلس والهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان ربما ليس من قبيل الصدفة أن تتحرك نحو منظور أكثر أممية - على سبيل المثال من خلال الاعتراف بعالمية حقوق الإنسان، والسماح بمزيد من المناقشات المفتوحة داخل الصين حول حدود عدم التدخل.[[47]](#footnote-47)

رغم كل هذه المحاولات علق بنديكت جينيرود **Bénédicte Jeannerod** ، مدير هيومن رايتس ووتش في فرنسا، على زيارة الرئيس الفرنسي للصين وعلى الموقف الظاهر بشأن قضايا حقوق الإنسان في 2018 قائلا : " الصين هي واحدة من أكثر الدول قمعا في العالم، أمثلة على هذا القمع عديدة على سبيل المثال الترسانة التشريعية التي تسيطر على المنظمات غير الحكومية، مراقبة شبكات الإنترنت، سيطرة الشرطة على التبتيين والأويغور، ممارسة الاحتجاز التعسفي أو القسري كما هو الحال بالنسبة إلى ليو شيا أرملة جائزة نوبل للسلام ليو شياوبو التي توفيت في الحجز، بالإضافة إلى ذلك حاولت الصين إبطاء عمل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ،لا سيما من خلال تهديد أولئك الذين يريدون لفت انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى انتهاكات حقوق الإنسان في الصين".[[48]](#footnote-48)

**رابعا : الهند**

تعتبر الهند مثالا من الدول الملتزمة بحقوق الإنسان بموجب صكوكها الدستورية ، ولديها سلطة قضائية قوية ومستقلة ، رغم الصعوبات والنكسات التي تحاول جاهدة الحفاظ عليها، لكن التزامهم بالقيم والقواعد التقليدية ليس مطلقا، فالدستور الهندي يشجع على العديد من الممارسات التقليدية والدينية مثل المعاملة التمييزية والمهينة للطبقات الدنيا وينص على المعاملة المتساوية للنساء مع الرجال.[[49]](#footnote-49)

ومع ذلك في ظل نظام رئيس الوزراء ناريندرا مودي استمر الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان، و لم تصبح الهجمات على الأقليات الدينية والمجتمعات المهمشة مجرد تهديد ، بل أصبحت أيضا معيارا في الهند الجديدة، ولا تزال السلطات تنتقد علنا ​​المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظماتهم ، وغالبا ما تسهم في مناخ من العداء ضدهم، كما أن الحكومة فشلت في التحقيق بشكل موثوق وفي بعض الأحيان الاعتراف بالهجمات، وفي حملتها المستمرة على المجتمع المدني قادت حكومة مودي هجوما واسع النطاق على النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين انتقدوا الدولة، و استخدمت قوانين الفتنة لتجريم حرية التعبير، حيث ألقت الشرطة القبض على العديد من الناشطين البارزين في مجال حقوق الإنسان بمن فيهم فارافارا راو وفيرنون غونسالفيس وغوتام نافلاخا وسودا برادواج وآرون فيريرا، كما تعرض الكتاب والناشطون أيضا إلى حملة تشويه .[[50]](#footnote-50)

في 25 أكتوبر 2018 ، داهمت مديرية الإنفاذ ، وهي وكالة تنظر في الجرائم المالية مكتب منظمة العفو الدولية لأكثر من عشر ساعات وجمدت حساباتها المصرفية، و بعد أسابيع قليلة من احتفال رئيس الوزراء مودي بانتخاب الهند لعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وخلافا للتقليد الهندي القديم المتمثل في تشجيع المعارضة والتعددية والنقاش ، تعاملت السلطات مع منظمة العفو الدولية كما لو كانت عملا إجراميا تعرض الموظفون للمضايقة والترهيب، تم نقل هواتفهم وأجهزة الكمبيوتر المحمولة الخاصة بهم، والهدف الواضح هو إيقاف عمل المنظمة في الحملات الانتخابية بشأن حقوق الأقليات الدينية ، والأشخاص المنتمين إلى جماعات خاضعة للتمييز ، والنساء ، ومثليي الجنس والمتحولين جنسيا وغيرهم ممن يعتمدون في كثير من الأحيان على منظمة العفو الدولية للتعبير عن الظلم.[[51]](#footnote-51)

**خامسا: أندونيسيا**

تعتبر اندونيسيا الدولة الأصغر من بين ديمقراطيات شرق آسيا وثالث أكبر مجتمع ديمقراطي في العالم ، بعد الولايات المتحدة والهند ، ظهرت تدريجيا كواحدة في عقد ما بعد إصلاح سوهارتو ، منذ عام 1998 وتتميز بخصوصية سياستها الاجتماعية – السياسية، حيث يستمد النظام إلى حد كبير من حقيقة أن المسلمين يشكلون أغلبية كبيرة من مواطنيها ، وإندونيسيا هي الدولة الإسلامية الأكثر اكتظاظا بالسكان في العالم، ومع ذلك وبسبب الإيديولوجية القومية التعددية التي وضعها سوكارنو، الأب المؤسس لدولة إندونيسيا، فإن البانشاسيلا يتطور ويتكيف مع الظروف السياسية المتغيرة، ومع ذلك فقد كان يضم دائما ميزات تتلاقى مع "القيم الآسيوية.[[52]](#footnote-52)

لم يتم الاعتراف بحقوق الإنسان رسميا في إندونيسيا ، سواء بموجب القانون أو في الدستور بعد سقوط نظام سوهارتو الاستبدادي ، في عام 1998، وتقتصر إنجازات حكومة إندونيسيا في التعامل مع حقوق الإنسان على الاحترام الرسمي لحقوق الإنسان والاعتراف بها في القانون الوطني بدأ هذا خلال عملية التوحيد بعد فترة الانتقال بفترة وجيزة في السنوات الأولى لنظام ما بعد سوهارتو، وتمت إعادة "الاعتراف بحقوق الإنسان" في تعديل لدستور إندونيسيا في عام 2000 وقد أدت هذه المعايير إلى إنشاء مؤسسات جديدة لتنفيذ سياسات حقوق الإنسان، ومنحت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (Komnas HAM) السلطة بموجب القانون رقم 39/1999 ، وتم إنشاء محكمة دستورية لحماية الحقوق الدستورية للشعب، وغيرها من الهيئات المساعدة المعروفة، و اللجان ، مثل لجنة الشرطة الوطنية، لجنة القانون الوطني .[[53]](#footnote-53)

إن التقدم على النحو الموصوف أعلاه مفيدا لإنجازات إندونيسيا في مناقشة قضايا حقوق الإنسان خلال عصر الإصلاح كرد فعل جزئي في السنوات الأولى على الانتهاكات الماضية ، حيث عانى مئات الآلاف من الناس وتم التضحية بهم من أجل "التنمية" من قبل النظام العسكري الفاسد منذ عام 1965 ومع ذلك ، فإن هذه الإنجازات لا توفر بالضرورة الحماية للناس، وأكدوا أن جميع أعمال القمع والإصابات والمعاناة تحتاج إلى إصلاح، وعقاب قانوني، لكن يبدو أن هذا يتم في الغالب على الورق ، وليس في الممارسة، لذا تواجه إندونيسيا معضلة حماية حقوق الإنسان في شكل فجوة بين السياسة والممارسة. [[54]](#footnote-54)

وعلى الرغم من أن البلاد لديها قوانين بشأن حقوق الإنسان ، فقد ازدادت الانتهاكات عاما بعد عام دون أي تعويض، وقتل السكان المحليون أو الجماعات الأصلية وسجنوا بسبب مقاومتهم وشكاويهم ضد سلب أراضيهم، لذا أعربت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة عن قلقها إزاء هذا الوضع خلال جلستها مع الحكومة الإندونيسية في جويلية 2013 وخلصت إلى أن الحكومة الإندونيسية وضباطها لم يتمكنوا من فهم الحقوق، إشارة إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. [[55]](#footnote-55)

من المهم أيضا تحديد موقع حالة حقوق الإنسان في إندونيسيا في السيناريو العالمي لحقوق الإنسان، في حين أن العمليات المحلية ضعيفة وبطيئة ، فإن المساهمة الأجنبية متكاملة ومرحب بها على المستوى الدولي في الأمم المتحدة بعد سنوات من الانتقال السياسي تنظر بعض الكيانات الدولية في الحكومة الإندونيسية باعتبارها جهة فاعلة رئيسية للتعامل مع الوضع "الأسوأ" للآخرين ، مثل بورما لدرجة أن اندونيسيا - مع أعمالها غير المحلولة حول الديمقراطية - يجب أن تصدر تجربة الانتقال الديمقراطي إلى بلد آخر متناسية ملايين الضحايا والناجين الذين ما زالوا يفتقرون إلى التعويض، وبالتالي من الواضح جدا أن حقوق الانسان في اندونيسيا لا تزال مهملة ومتجاهلة داخليا ودوليا.[[56]](#footnote-56)

وفي عام 2018 - حسب تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش السنوي- أقدمت إدارة الرئيس الإندونيسي جوكو "جوكوي" ويدودو على خطوات صغيرة لحماية حقوق بعض الأشخاص الأكثر ضعفا في إندونيسيا، و في أفريل أعلن جوكوي أنه سيحظر زواج الأطفال، لكنه لم يقدم جدولا زمنيا لهذا الإلغاء، ورغم أن جوكوي أصدر نداء من أجل التسامح الديني خلال خطابه السنوي عن حالة الأمة في 16 أوت لم تترجم إدارته خطابه الداعم لحقوق الإنسان إلى سياسات ذات مغزى خلال ولايته الأولى، ولا تزال الأقليات الدينية والجندرية تواجه المضايقات.[[57]](#footnote-57)

وعلى الطرف الآخر تواصل السلطات اعتقال، ومحاكمة، وسجن الأشخاص بموجب قانون يجرم الكفر، في ظل إفلات قوات الأمن الإندونيسية من المحاسبة، عن ارتكاب الانتهاكات، بما في ذلك عمليات القتل غير القانونية في الماضي لسكان بابوا، كما لا تزال السلطات تفرض قيودا بالغة الشدة على الصحفيين الأجانب الذين يسعون إلى تغطية الأحداث في مقاطعتي بابوا وبابوا الغربية، وبالتالي ليس هناك ما يدل على أن جوكوي مستعد لتوظيف الرأسمال السياسي اللازم لجعل حقوق الإنسان عنصرا أساسيا في حملة إعادة انتخابه عام 2019، كما تراجعت إدارة جوكوي علانية عن التزامها بالمحاسبة عن عمليات القتل الجماعي التي وقعت في فترة 1965-1966 بعد طوفان من خطابات عام 2016 المعادية للمثليين.[[58]](#footnote-58)

**سادسا: النيبال**

تمر نيبال بمرحلة تحول في تاريخها الحديث - بعد سنوات من توقيع اتفاق السلام الشامل التي أنهت النزاع المسلح - فقد تم إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نيبال ، مثلها في ذلك مثل العديد من البلدان الأخرى ردا على اجتماع برعاية الأمم المتحدة في باريس عام 1991 ، لوضع مجموعة مفصلة من المبادئ حول وضع المؤسسات الوطنية - المعروفة باسم مبادئ باريس، ووفقا لموقع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ، فإن إنشاءها يتوافق مع المعايير الدنيا لهذه المبادئ ، وهي مستقلة عن السلطة التنفيذية ولديها صلاحيات كافية للتحقيق ، وهي مسؤولة عن إجراء البحوث في مجال حقوق الإنسان ، وتشجع جهود المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الانسان، بيد أن العديد من الأحكام الواردة في قانون اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الجديد في نيبال تتعارض مع روح الدستور وفي بعض الحالات تقيد مباشرة الحريات المكفولة دستوريا، و لا يضمن القانون الجديد استقلالية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.[[59]](#footnote-59)

إن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان التي كان وجودها نفسه رمزا للاحترام والأهمية المعطاة لحقوق الإنسان في نيبال ، تكافح لممارسة نفوذ وإشراف جوهريين، حيث منعت النزاعات المستمرة بين مفوضي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان اللجنة من الوصول إلى النصاب القانوني للعديد من المداولات والقرارات السياسية الهامة، و تفتقر الأمانة والمكاتب الإقليمية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى الموظفين والقدرات، وقد وجدت منظمات حقوق الإنسان الوطنية والدولية أنه من الصعب بناء علاقات وظيفية مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في وقت تتطلب الوحدة والتعاون على العديد من الجبهات.[[60]](#footnote-60)

وفي الوقت نفسه ، لم يتم تنفيذ مكونات حقوق الإنسان في اتفاق السلام الشامل لعام 2006، و مع وصول الحكومات المتعاقبة إلى السلطة منذ توقيع اتفاق السلام الشامل في عام 2006 ، أظهرت إرادة سياسية محدودة تجاه معالجة هذه القضايا الصعبة ولكن ذات الأهمية الحاسمة التي تتحدث مباشرة إلى العدالة والمصالحة الوطنية بدلا من ذلك كانت هناك اقتراحات متكررة للعفو الشامل عن أولئك الذين ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان أثناء النزاع من كلا الجانبين.[[61]](#footnote-61)

اختار واضعو دستور نيبال لعام 2015 بأغلبية ساحقة مؤسسات حقوق الإنسان المتعددة والمتخصصة، كان هذا الابتكار المؤسسي سياسيا بقدر ما كان عمليا ، ومبنيا على سجل حقوق الإنسان المتقلب في البلاد والمطالب المتنافسة للحصول على تعويض من الفئات الضعيفة المتعددة، و يوجد في النيبال الآن ثماني وكالات لحقوق الإنسان كل منها لها صلاحياتها الخاصة لحماية احتياجات النساء، والقوميات الأصلية مثل الداليت ، والمسلمين ، والمديسيين ، والتاروس ، والأشخاص ذوي الإعاقة ، وغيرهم من الفئات الضعيفة والمهمشة، وقد تأسست هذه اللجان على مفاهيم التمثيلية والتنظيم الذاتي ، وتم تسليحها بتفويض لرصد انتهاكات حقوق الإنسان، وتقييم امتثال نيبال لالتزامات المعاهدة الدولية، والتوصية بإجراء تغييرات على القوانين والسياسات والممارسات التي تميز أو تنكر الحقوق من الدوائر الانتخابية المعينة.[[62]](#footnote-62)

وتتمثل الرؤية من حيث المبدأ في مساعدة الحكومة النيبالية على تعزيز ثقافة التنوع والشمول أثناء انتقالها إلى الفيدرالية، وسيكون أداء هذه الوكالات الجديدة ، والخدمات التي تستطيع تقديمها للفئات الضعيفة ، بمثابة اختبار أساسي لمصداقية وفعالية النظام الدستوري الجديد، وعلى الرغم من أن الالتزام الدستوري الذي يمثل خطوة إيجابية، إلا أنه لم يتم فعل الكثير لإشراك الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال حقوق الإنسان لتنفيذ الآلية الجديدة- الدولة في موقف متناقض- فمن ناحية تتحمل الآن مسؤولية مؤسسية لحماية حقوق الإنسان للفئات الضعيفة، من ناحية أخرى كانت الدولة نفسها في كثير من الأحيان منتهكة لهذه الحقوق.[[63]](#footnote-63)

**الخاتمة**

بعد تحليلنا للاشكالية التي فرضها موضوع الدراسة توصلنا الى النتائج التالية

* التمسك بالخصائص الثقافية في تبني حقوق الانسان له علاقة بالسياسة وليس بالثقافة، وهو ماركزت عليه الأنظمة الاستبدادية في آسيا.
* عالمية حقوق الانسان أبانت على ضعف وتناقض في خطاب القيم الآسيوية .
* تشكل المؤسسات القانونية الضعيفة وأنظمة العدالة الضعيفة تحديات للمواطنين في جميع أنحاء آسيا في حل النزاعات ، وإنفاذ حقوقهم.
* إن غياب سيادة القانون ، والمؤسسات القوية والهياكل لضمان احترام الحقوق يعزز ويسهل انتهاكات السلطة لحقوق الأفراد، والأقليات.
* حقوق الانسان في آسيا من خلال دراستنا للنماذج التي أوردناها في الدراسة تتعلق أولا بانقسام أنواع الحقوق، وثانيا بثنائية "الحماية و الترقية" بمعنى أن الدول التي تعطي أولوية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الحقوق المدنية والسياسية تنتهك كلاهما، مثل "الصين، ماليزيا، أندونيسيا " والدول التي تعطي الأولوية للترقية على الحماية تفشل أيضا في تحقيق أي منهما في الممارسة العملية، مثل "الهند، ميانمار، النيبال" وبالتالي لا تخصص أي من هذه الدول وسائل لإجراء تعزيز فعال لحقوق الإنسان.
* إحدى الطرق للنظر في التزام الدولة بحقوق الإنسان هي وضع التصديق على القوانين الدولية لحقوق الإنسان.
* تبني آلية اقليمية في آسيا يساهم بشكل كبير في تعزيز حقوق الانسان وحمايتها من الانتهاكات.
* تساعد الهيئات الدولية في الحفاظ على الضغط على السلطات الوطنية فيما يتعلق بمسائل مثل الإفلات من العقاب والمساءلة.
* على الرغم من إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان في إندونيسيا وماليزيا ، فإن بعضها يفتقر إلى الدعم السياسي من حكوماتها وقوة المراقبة الفعالة لانتهاكات حقوق الإنسان.

**قائمة المراجع**

**باللغة العربية**

**التقارير**

أندونيسيا أحداث 2018،"التقرير السنوي لمنظمة هيومن رايتس ووتش 2018".

<https://www.hrw.org/ar/world-report/2019/country-chapters/326307>

ميانمار، أحداث 2018، التقرير العالمي ميانمار 2019،منظمة هيومن رايتس ووتش.

<https://www.hrw.org/ar/world-report/2019/country-chapters/325893>

**المواقع الالكترونية**

منظمات حقوقية: ماليزيا تراجعت عن تنفيذ الإصلاحات في مجال حقوق الإنسان، موقع يورابيا 2019 .

<https://euroabia.com/%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9%D8%AA-%D8%B9%D9%86-%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B0/>

**باللغة الأجنبية**

**الكتب**

1. James, Gomez and Robin Ramcharan, **Democracy and Human Rights in Southeast Asia**, Institute of Asian Studies and Hamburg University Press,2014.
2. Joseph Sarah, Adam McBeth ,**Research Handbook on International Human Rights Law**, Edward Elgar Publishing, British Library,2010.
3. Kozłowska Marta , **Democracy and Human Rights in East Asia and Beyond– Critical Essa**y, Collegium Civitas Press,2015.
4. Nakanishi Yumiko, **Contemporary Issues in Human Rights Law**, published by **Springer Nature**,Tokyo2017.

**الدوريات**

1. Agostini Nicolas, Demystifying Human Rights Protection in Asia, **fIDH** , November 2015, N°669a.

<https://www.fidh.org/IMG/pdf/asie669anglaisbassdef.pdf>

Ghai Yash, Human Rights and Governance: **The Asia Debate, Australian Year Book of lnternational Law**,1994.

<http://www.austlii.edu.au/au/journals/AUYrBkIntLaw/1994/1.pdf>

Sceats Sonya with Breslin Shaun, China and the International Human Rights System, **Chatham House**, October 2012.

<https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/public/Research/International%20Law/r1012_sceatsbreslin.pdf>

**المقالات**

Abrahams Pema, New Act a Blow to Human Rights in Nepal, **The asia foundation**,14 March 2012.

<https://asiafoundation.org/2012/03/14/new-act-a-blow-to-human-rights-in-nepal/>

Asia Pacific Human Rights Mechanism Submission , **Monash University**.

<https://www.monash.edu/__data/assets/pdf_file/0007/139462/hrs-mech-asia-pacific-sub.2.pdf>

Falletti Sébastien, **La Chine, eldorado des droits de l'homme... chinois**, 10/06/2015.

<https://www.lepoint.fr/monde/la-chine-eldorado-des-droits-de-l-homme-chinois-10-06-2015-1935103_24.php>

Johnson Mark David, Human Rights in Asia and the West, January 28, 2016.

<https://www.carnegiecouncil.org/publications/articles_papers_reports/763>

Patnaik Biraj, 2018 was an Annus horribilis for human rights in South Asia, **Amnesty International** 11 December 2018.

<https://www.downtoearth.org.in/news/governance/2018-was-an-annus-horribilis-for-human-rights-in-south-asia-62444>

1. Wagley Namit, Nepal Human Rights: Too Many Cooks?, **The asia foundation**,24 October 2018.

<https://asiafoundation.org/2018/10/24/nepal-human-rights-too-many-cooks/>

**التقارير**

MALAISIE – COMMUNAUTÉ EUROPÉENNE DOCUMENT DE STRATÉGIE POUR LA PÉRIODE DE 2007-2013 VERSION FINALE.

<https://ec.europa.eu/europeaid/sites/devco/files/csp-malaysia-2007-2013_fr.pdf>

Rights Today in Southeast Asia ,**Amnesty International,2018.**

<https://www.amnesty.org/en/latest/research/2018/12/rights-today-2018-south-east-asia/>

Rule of Law & Human Rights, **World Report, Human Rights in ASEAN**,2013.

<https://humanrightsinasean.info/malaysia/rule-law-human-rights.html>

**الجرائد**

Azhar,Haris,The Human Rights Struggle in Indonesia, **International Journal on Human Rights**,2014.

<https://sur.conectas.org/en/the-human-rights-struggle-in-indonesia/>

Cochez Pierre, "**Nous observons une très forte dégradation des droits de l’Homme en Chine, Bénédicte Jeannerod ",** la directrice France de Human Rights Watch sur les questions des droits de l’Homme, **LA CROIX,** le 09/01/2018 à 15:04.

<https://www.la-croix.com/Monde/Asie-et-Oceanie/Nous-observons-tres-forte-degradation-droits-lHomme-Chine-2018-01-09-1200904561>

1. \* مبدأ مسؤولية الحماية في أحدث تعريف له ، يتصور R2P مسؤولية الدولة عن حماية شعبها من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والتطهير العرقي كجزء من سيادتها في حال فشلت الدولة في الحماية أو التواطؤ في مثل هذه الأعمال الوحشية ، يمكن للمجتمع الدولي التدخل، عن طريق القوة العسكرية، و في حالات أخرى قد يعتمد المجتمع الدولي على مجموعة من التدابير أقل قسرية لتشجيع أو حماية احترام حقوق الإنسان. [↑](#footnote-ref-1)
2. Nicolas Agostini, Demystifying Human Rights Protection in Asia, **fIDH** , November 2015, N°669a,p5.

   <https://www.fidh.org/IMG/pdf/asie669anglaisbassdef.pdf> [↑](#footnote-ref-2)
3. \*انظر الفقرة 5 من الإعلان. [↑](#footnote-ref-3)
4. \*انظر الفقرة 5 من الإعلان. [↑](#footnote-ref-4)
5. ibid,p8. [↑](#footnote-ref-5)
6. Gomez, James, and Robin Ramcharan, **Democracy and Human Rights in Southeast Asia**, Institute of Asian Studies and Hamburg University Press,2014,p4. [↑](#footnote-ref-6)
7. Yumiko Nakanishi, **Contemporary Issues in Human Rights Law**, published by **Springer Nature**,Tokyo2017,p156. [↑](#footnote-ref-7)
8. Yash Ghai, Human Rights and Governance: The Asia Debate, **Australian Year Book of lnternational** **Law**,1994,p5.

   <http://www.austlii.edu.au/au/journals/AUYrBkIntLaw/1994/1.pdf> [↑](#footnote-ref-8)
9. Gomez, James, and Robin Ramcharan,opcit,p14. [↑](#footnote-ref-9)
10. Nicolas Agostini,opcit,p7. [↑](#footnote-ref-10)
11. Mark David Johnson, Human Rights in Asia and the West, January 28, 2016.

    <https://www.carnegiecouncil.org/publications/articles_papers_reports/763> [↑](#footnote-ref-11)
12. ibid. [↑](#footnote-ref-12)
13. Sarah Joseph, Adam McBeth ,**Research Handbook on International Human Rights Law**, Edward Elgar Publishing, British Library,2010,p415. [↑](#footnote-ref-13)
14. Ibid,p417. [↑](#footnote-ref-14)
15. Gomez, James, and Robin Ramcharan,opcit,p8. [↑](#footnote-ref-15)
16. Ibid,p27. [↑](#footnote-ref-16)
17. Nicolas Agostini,P28. [↑](#footnote-ref-17)
18. Nicolas Agostini ,P29. [↑](#footnote-ref-18)
19. \* "جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة. يجب معاملة جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية الواردة في هذا الإعلان بطريقة عادلة ومتساوية وعلى قدم المساواة وبنفس القدر من التركيز، وفي الوقت نفسه يجب النظر في أعمال حقوق الإنسان في السياق الإقليمي والوطني مع مراعاة الخلفيات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والثقافية والتاريخية والدينية المختلفة ".

    لمزيد من الاطلاع قم بتصفح الاعلان ومواده عبر شبكة الانترنت. [↑](#footnote-ref-19)
20. Ibid,P30. [↑](#footnote-ref-20)
21. Ibid,P31. [↑](#footnote-ref-21)
22. Asia Pacific Human Rights Mechanism Submission , **Monash University** P4.

    <https://www.monash.edu/__data/assets/pdf_file/0007/139462/hrs-mech-asia-pacific-sub.2.pdf> [↑](#footnote-ref-22)
23. Ibid.p5. [↑](#footnote-ref-23)
24. Ibid,p6. [↑](#footnote-ref-24)
25. Ibid,p7. [↑](#footnote-ref-25)
26. Marta Kosmala-Kozłowska , **Democracy and Human Rights in East Asia and Beyond– Critical Essa**y, Collegium Civitas Press,2015,P96. [↑](#footnote-ref-26)
27. IBID,P114.  [↑](#footnote-ref-27)
28. IBID,PP125. [↑](#footnote-ref-28)
29. IBID,P126/127. [↑](#footnote-ref-29)
30. Rights Today in Southeast Asia ,**Amnesty International,2018.**

    <https://www.amnesty.org/en/latest/research/2018/12/rights-today-2018-south-east-asia/> [↑](#footnote-ref-30)
31. ibid. [↑](#footnote-ref-31)
32. Biraj Patnaik, 2018 was an Annus horribilis for human rights in South Asia, **Amnesty International** 11 December 2018.

    <https://www.downtoearth.org.in/news/governance/2018-was-an-annus-horribilis-for-human-rights-in-south-asia-62444> [↑](#footnote-ref-32)
33. ميانمار، أحداث 2018، التقرير العالمي ميانمار 2019،منظمة هيومن رايتس ووتش.

    <https://www.hrw.org/ar/world-report/2019/country-chapters/325893>

    تم تصفح الموقع بتاريخ: 17/08/2019. [↑](#footnote-ref-33)
34. ميانمار 2018، مرجع سابق. [↑](#footnote-ref-34)
35. Marta Kosmala-Kozłowska,OPCIT,p129.  [↑](#footnote-ref-35)
36. MALAISIE – COMMUNAUTÉ EUROPÉENNE DOCUMENT DE STRATÉGIE POUR LA PÉRIODE DE 2007-2013 VERSION FINALE,p4.

    <https://ec.europa.eu/europeaid/sites/devco/files/csp-malaysia-2007-2013_fr.pdf> [↑](#footnote-ref-36)
37. ibid,p5. [↑](#footnote-ref-37)
38. Ibid,p6. [↑](#footnote-ref-38)
39. Rule of Law & Human Rights, **World Report, Human Rights in ASEAN**,2013.

    <https://humanrightsinasean.info/malaysia/rule-law-human-rights.html>

    The site was visited on :17/08/2019. [↑](#footnote-ref-39)
40. Ibid,p41. [↑](#footnote-ref-40)
41. Rights Today in Southeast Asia,opcit. [↑](#footnote-ref-41)
42. منظمات حقوقية: ماليزيا تراجعت عن تنفيذ الإصلاحات في مجال حقوق الإنسان، موقع يورابيا2019.

    <https://euroabia.com/%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9%D8%AA-%D8%B9%D9%86-%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B0/> [↑](#footnote-ref-42)
43. Sonya Sceats with Shaun Breslin, China and the International Human Rights System, **Chatham House**, October 2012,p1.

    <https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/public/Research/International%20Law/r1012_sceatsbreslin.pdf> [↑](#footnote-ref-43)
44. ibid,pp2/4. [↑](#footnote-ref-44)
45. Sébastien Falletti, **La Chine, eldorado des droits de l'homme... chinois**, 10/06/2015.

    <https://www.lepoint.fr/monde/la-chine-eldorado-des-droits-de-l-homme-chinois-10-06-2015-1935103_24.php> [↑](#footnote-ref-45)
46. ibid. [↑](#footnote-ref-46)
47. Ibid,pp55/56. [↑](#footnote-ref-47)
48. Pierre Cochez," **Nous observons une très forte dégradation des droits de l’Homme en Chine, Bénédicte Jeannerod",** la directrice France de Human Rights Watch sur les questions des droits de l’Homme, **LA CROIX**, le 09/01/2018 à 15:04.

    <https://www.la-croix.com/Monde/Asie-et-Oceanie/Nous-observons-tres-forte-degradation-droits-lHomme-Chine-2018-01-09-1200904561> [↑](#footnote-ref-48)
49. Yash Ghai,opcit,p7. [↑](#footnote-ref-49)
50. Biraj Patnaik,opcit. [↑](#footnote-ref-50)
51. Ibid. [↑](#footnote-ref-51)
52. Marta Kosmala-Kozłowska,opcit,p22.  [↑](#footnote-ref-52)
53. Haris Azhar, The Human Rights Struggle in Indonesia, **International Journal on Human Rights**,2014.

    <https://sur.conectas.org/en/the-human-rights-struggle-in-indonesia/> [↑](#footnote-ref-53)
54. ibid. [↑](#footnote-ref-54)
55. Ibid. [↑](#footnote-ref-55)
56. Ibid. [↑](#footnote-ref-56)
57. أندونيسيا أحداث 2018،"التقرير السنوي لمنظمة هيومن رايتس ووتش 2018".

    <https://www.hrw.org/ar/world-report/2019/country-chapters/326307>

    تم تصفح الموقع بتاريخ 18/08/2019. [↑](#footnote-ref-57)
58. المرجع نفسه. [↑](#footnote-ref-58)
59. Pema Abrahams, New Act a Blow to Human Rights in Nepal, **The asia foundation**,14 March 2012.

    <https://asiafoundation.org/2012/03/14/new-act-a-blow-to-human-rights-in-nepal/> [↑](#footnote-ref-59)
60. ibid. [↑](#footnote-ref-60)
61. Edem. [↑](#footnote-ref-61)
62. Namit Wagley, Nepal Human Rights: Too Many Cooks?, **The asia foundation**,24 October 2018.

    <https://asiafoundation.org/2018/10/24/nepal-human-rights-too-many-cooks/> [↑](#footnote-ref-62)
63. ibid. [↑](#footnote-ref-63)